يزيد تقرارت

أستاذ محاضر

كلية العلوم الإقتصادية والتجاريةوعلوم التسيير - جامعة أم البواقي -

مرسلي حليمة

طالبة دكتوراه

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة مستغانم -

الهاتف: 07 78 26 48 42

البريد الإلكتروني: halimamrsl@gmail.com

بن زعمة سليمة

طالبة دكتوراه

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة مستغانم -

الهاتف:

البريد الإلكتروني:

المحور: أثر الحوكمة الإقتصادية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العنوان: دور آليات حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول دور آليات الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال عرض جميع المفاهيم النظرية المتعلقة بحوكمة الشركات، بالإضافة إلى دراسة جملة من آليات الحوكمة التي تعمل على تحسين كفاءة وأداء المؤسسات، حيث جاء هذا البحث لإبراز دور آليات حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الحوكمة تكتسب أهمية خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث هذه الأخيرة لها دور فعال في السياسات الإقتصادية، ومنه لكي تكون المؤسسات ذات أداء جيد فإن الحوكمة تلعب دور بارزا في إكساب المؤسسة صورة جيدة في السوق من خلال تحقيق الأداء المتميز .

الكلمات المفتاحية:

حوكمة الشركات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Résumer:

Cette étude vise à éclairer le rôle des mécanismes de gouvernance dans l'amélioration des performances des petites et moyennes entreprises en présentant tous les concepts théoriques liés à la gouvernance d'entreprise, en plus d'étudier un certain nombre de mécanismes de gouvernance qui améliorent l'efficacité et la performance des institutions. Gouvernance d'entreprise pour améliorer la performance des petites et moyennes entreprises.

L'étude a conclu que la gouvernance est en particulier dans les petites et moyennes entreprises, où celui-ci a un rôle actif dans les politiques économiques, et il est important d'être bon fonctionnement des institutions, la gouvernance joue un rôle de premier plan dans le donner à l'institution une bonne image sur le marché en obtenant des performances exceptionnelles.

Les Mots clés: Gouvernance d’entreprise, petite et moyenne entreprises, performance des PME.

تمهيد:

إن التغيرات السريعة والعديدة التي يعيشها العالم والإنفتاح على العالم الخارجي أدى إلى توجه دول العالم إلى تبني سياسات جديدة ولاسيما بعد سلسلة الإنهيارات المفاجئة للعديد من الشركات العالمية، ومنه دفعت هذه الظروف لظهور مصطلح حوكمة الشركات الذي أصبح الحل الوحيد لتجاوز هذه الأزمات، حيث تعد حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة لجميع المؤسسات المحلية والعالمية في عصرنا الحاضر،حيث أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى طريقة تسيير المؤسسات، مما ساهم في وضع مفهوم حوكمة الشركات ضمن الأولويات.

فحوكمة الشركات ترسي قيم العدل والمساءلة والمسؤولية والشفافية في المؤسسات وتضمن نزاهة المعاملات مع جميع الأطراف الفاعلة.

وإنطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن تساهم حوكمة الشركات في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الأسئلة الفرعية:

تندرج ضمن الإشكالية السابقة جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالحوكمة؟
- ماذا نعني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو دور آليات الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات:

- الحوكمة تعني الإدارة الجيدة للشركات وذلك لصالح جميع الأطراف وأصحاب ذات المصلحة.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن مجموعة من العلاقات بين المالك وهو المدير ومجموعة من الأشخاص مثل المساهمين.
- يتجلى دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء الشامل والجيد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة معرفة مدى إمكانية تطبيق آليات الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تظهر أهمية ومدى تماشيها والمعايير الدولية للحوكمة وبشكل أكثر تحديدا ماذا يتوقع أن ينتج عن التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات في تحسين الأداء الشامل للمؤسسة.

أهداف البحث:

- التعرف على إيجابيات ومزايا الحوكمة وكيفية الإستفادة منها من أجل تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية.
- توضيح مكانة وأهمية الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- محاولة إسقاط نظرية الحوكمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها أداة التنمية الإقتصادية.

ولمعالجة إشكالية البحث تناولنا العناصر التالية:

أولا: مدخل إلى حوكمة الشركات؛

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ثالثا: أهمية الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإستدامتها وإستمراريتها.

أولا: مدخل إلى حوكمة الشركات

1 - تعريف حوكمة الشركات:

شهد مفهوم الحوكمة عدة إجتهادات ويرجع هذا الإختلاف والتعدد في التعاريف حول الحوكمة بالأساس إلى إختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية والسياسية الإقتصادية، الإجتماعية، وتتجلى أهم المفاهيم والتعاريف فيما يلي:

عرف البنك الدولي الحوكمة على أنها "مرادف للتسيير الإقتصادي الفعال والأمثل، الذي يسعى للإجابة عن مختلف الإنتقادات الخاصة، والموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة[1]".

كما أن حوكمة الشركة تعني الإطار العام الذي يجمع قواعد وعلاقات ونظم ومعايير وعمليات تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في الشركات، ومن الممكن تفصيل هذا التعريف في الآتي:

القواعد: مجموعة القوانين واللوائح والقيود التنظيمية المنظمة لعمل الشركات في الداخل والخارج.

العلاقات: تشمل جميع العلاقات المتداخلة مع الأطراف ذات العلاقة كافة أو ذات المصلحة بعمل الشركة خاصة بين المالكين والإدارة العليا ومجلس الإدارة فضلا عن العلاقة مع المنظمين القانونيين والحكومة والعاملين والمجتمع الكبير المحيط بالشركة.

النظم والمعايير: مجموع النظم التي توظفها الشركة للممارسة عملها وتحقيق أهدافها.

العمليات: للتحكم في مفهوم الحوكمة المتابعة والرقابة[2].

2 - مبادئ الحوكمة:

حرصت العديد من الهيئات والمنظمات العالمية وكذا الشركات على وضع معايير محددة لتطبيق الحوكمة على مستوى دولي، فمن بين أهم هذه المعايير مبادئ منظمة التعاون الإقتصادية والتنمية، حيث حددت منظمة التعاون الإقتصادية ستة معايير بعد التعديل سنة 2004 وهي كالآتي:

- وجود أطر فعالة لحوكمة الشركات تضمن كفاءات وشفافية وفعالية الأسواق بالشكل الذي يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات التنظيمية والتنفيذية فيها.

- حفظ حقوق جميع المساهمين مثل نقل ملكية الأسهم، الحق في إختيار مجلس الإدارة، حق الحصول على عوائد الأرباح ومراجعة القوائم المالية، حق المشاركة في إجتماعات الجمعية العامة للشركة، حق التصويت.

- المساواة بين جميع المساهمين، مما يعني تحقيق المساواة بين حملة الأسهم محليين كانوا أو أجانب في كافة الحقوق.

- سماح للمساهمين بالمشاركة في الرقابة الفعالة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة (أصحاب البنوك والعاملين، حملة السندات، العملاء).

- تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية عن أعمال الشركة، بما في ذلك الوضع المادي والأداء والملكية ويتم هذا الإفصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين.

---

[1] برابح حمزة، الحوكمة المحلية كآلية لتسيير الجماعات المحلية في الجزائر، دراسة لبعض النماذج والمؤشرات، حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق، دار الكتاب الحديث، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 2016، ص 35.

[2] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية، عمان، 2013، ص 28.

- تحديد مهام وواجبات مجلس الإدارة ودورهم في الإشراف على إدارة الشركة[1].

3 - أهمية الحوكمة:

الشكل رقم (01): أهمية الحوكمة

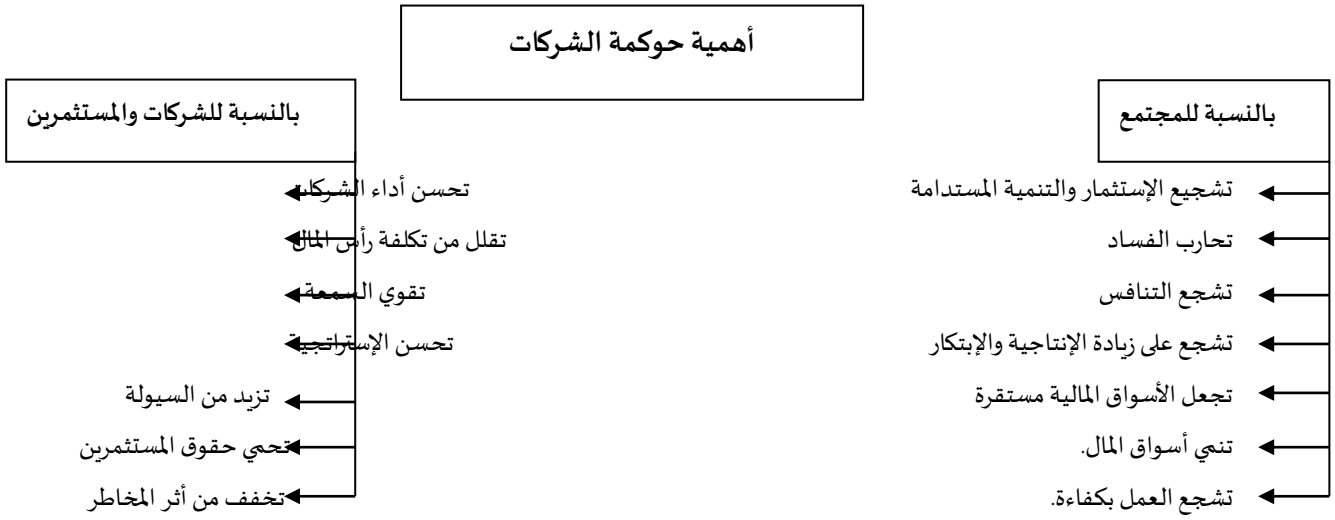

المصدر: مركز المشروعات الدولية الخاصة، قضايا الإصلاح الإقتصادي، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، متاح على الموقع التالي/ www.cipe-arabia.org ، تاريخ التصفح 2018/08/24، ص 07.

4 - محددات الحوكمة:

4 – 1 المحددات الخارجية (البيئة الإقتصادية العامة ومناخ الأعمال في الدولة):

تشير الضوابط الخارجية إلى المناخ العام للإستثمار في الدولة، الذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الإقتصادي كقوانين سوق المال، قانون الشركات، قوانين تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الإئتماني والإستشارات المالية والإستثمارية، وترجع أهمية الضوابط الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الإجتماعي والعائد الخاص.

4 – 2 المحددات الداخلية (إجراءات الشركة الداخلية):

[1] بن عواق شرف الدين أمين، تطبيقات حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري (تجارب دولية رائدة)، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 03 جوان 2015، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص 146 – 147.

تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية إتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا مهما من روافد التنمية الإقتصادية والإجتماعية على مستوى العالم، إذ تعد تلك المؤسسات المحرك والدافع لعجلة الإقتصاد، لذا أصبح الإهتمام بها توجها إستراتجيا لدى العديد من الدول.

1 - تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

كانت أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات في الجزائر عند وضع التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة في بداية السبعينات، والذي يرى أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي وحدة إنتاجية تتميز بما يلي:

الإستقلالية القانونية، تشغل أقل من 500 عامل، وتقدر قيمة إنشائها بأقل من 10 مليون، تحقق رقم أعمال يقدر بأقل من 15 مليون دينار جزائري، كما وتأخذ هذه المؤسسات أشكالا عدة هي: (مؤسسات تابعة للجماعات المحلية، فروع للمؤسسات الوطنية، مشروعات مختلطة، مؤسسات مسيرة ذاتيا، تعاونيات، مؤسسات خاصة).

كما عرف القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2012 في المادة الرابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات التي تشغل من 01 – 250 عامل ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار ولها حصيلة سنوية ما بين 100 إلى 500 مليون دينار".[1]:

ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] قاسمي السعيد، عربية سلوى، بلعيد وردة، المسؤولية الإجتماعية كخيار فعال لإستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، مسيلة، 2017 ص 69 – 70.

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي "مليون دينار"	الحصيلة السنوية "مليون دينار"
المؤسسة المصغرة	01 – 10	أقل من 20	أقل من 10
المؤسسة الصغيرة	10 – 49	أقل من 200	أقل من 100
المؤسسة المتوسطة	50 – 250	200 – 2 مليار	100 – 500

المصدر: قاسمي السعيد، عربية سلوى، بلعيد وردة، مرجع سابق، ص 69 – 70.

2 - خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

- إنخفاض مستوى معامل رأس المال إلى العمل، حيث تتخصص عادة في عدد محدود من عمليات التصنيع مما يتيح لها إستخدام تكنولوجيا أقل كلفة للرأسمال، وبالتالي تكون أكبر قدرة على إستيعاب فائقي العمالة.
- إستخدام قنوات إنتاجية محلية، هذه القنوات تكون ملائمة لظروف البيئة المحلية بدرجة كبير فصغر حجمها يجعلها تحتاج إلى توفر عوامل محددة تسجل إنطلاقها وتشغيلها، ومنه المساهمة في تدعيم التنمية الوطنية.
- تعتبر مراكز تدريب ذاتية للعاملين فيها لنظر لممارستهم أعمالهم وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات مما يحقق إكتساب المزيد من المعرفة والخبرات.
- تقدم منتجات جديدة ناتجة عن العلاقات المباشرة مع العملاء وعن إمكانيات الإبداع التي تتوفر عليها.
- إظهار وتنمية المهارات والمبادرات الفردية.
- القدرة على الإنتشار بين المناطق الجغرافية الواسعة.
- تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدلات فشل عالية مقارنة لمشروعات الكبيرة[1].

3 - أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تظهر أهمية هذه المؤسسات في إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف إقتصادية، مما يسمح بإستغلال الكفاءات والتجارب وتجسيد أفكارهم في الواقع هذا ما يساهم في إمتصاص البطالة، لما يتميز به هذا النوع من المؤسسات في خلق فرص عمل في شتى القطاعات، فعملية تمويل هذه المؤسسات أصبح من الأولويات التي تساهم في التنمية الإقتصادية المحلية.

[1] رزيق كمال، بين المعوقات والتحدث، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر، دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتجية التنمية المستدامة (الواقع والرهانات)، المؤتمر الدولي الثالث عشر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المنعقد يومي 14 – 15 نوفمبر، 2016، ص 4 – 5.

ويمكن أن نرجع أيضا ضرورة الإهتمام هذا النوع من المؤسسات لإعتبارها غالبا صناعات مكملة ومغذية للصناعات الكبيرة، إضافة إلى الدور الذي تلعبه عند إقامتها بالريف أو لمدن الصغيرة فهي تقلل من هجرة العمال بإتجاه المدن، مما يساهم في خلق توازن جهوي إقتصاديا وإجتماعيا[1].

ثالثا: أهمية الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإستدامتها وإستمراريتها

1 - واقع ممارسات الحوكمة في (PME) الجزائرية:

قامت الجزائر بتبني ممارسات الحوكمة الرشيدة للشركات بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 11 مارس 2009 وذلك لتعزيز النمو الإقتصادي.

ومنه يوجد مجموعة من الأسباب للإهتمام بحوكمة الشركات، حيث تمثلت الأهداف الرئيسية للحوكمة في التوجه نحو إصلاح الإقتصاد وتدوير عجلته بالشكل الذي يساهم في تحقيق التنمية،حيث لا يتحقق هذا إلا بصياغة قرارات وإيجاد أنظمة تحسن من أداء الشركات، ومنه تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا دليل على الدور الكبير التي تلعبه الحوكمة في الإرتقاء والعمل على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ويظهر من خلال ما يلي:

- إنتقال الجزائر إلى إقتصاد السوق والإندماج في الإقتصاد العالمي فرض جملة من القيود الذي يفرضها المحيط الدولي ممثلا في المنظمات الدولية التي تسعى إلى تعزيز الشفافية والتنافسية في الإقتصاد.
- إصلاح الإطار المحاسبي الجزائري من خلال الإعتماد على النظام المحاسبي المالي الذي طبق من 2010/01/01 للشركات سعيا لمعالجة النقائص التي كان في المخطط المحاسبي الوطني لعام 1975، إلى جانب الإفصاح عن المعلومات لمختلف الأطراف أصحاب المصلحة، مع مراعاة عنصرا الشفافية والعدالة.
- تبسيط النظام الضريبي وتنشيط عمل السوق المالي بتشجيع دخول الشركات إليه وهذا بإرساء الثقافة المالية لدى مسيري الشركات وبيان أهمية السوق المالي.

2 - أسباب إهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحوكمة:

- يمهد التطبيق السليم للحوكمة لأي نمو المؤسسات المحتمل مستقبلا بيعها أو تعزيز القدرة على جذب مستثمرين جدد بدلا من اللجوء إلى البنوك والإعتماد على قروض عالية الفائدة.
- تؤدي الممارسة السليمة للحوكمة إلى تحسين نظام الرقابة الداخلية، مما يؤدي إلى المسألة والى هامش ربح أكبر ناتج عن دعم آلية الضبط الداخلي التي تحد من الخسائر والإختلاسات.
- تؤدي الحوكمة إلى تحرير المساهمين من المهام الإدارية أو التنفيذية، كما يؤدي إلى تقليل النزاعات بين المساهمين الذين يشغلون مناصب إدارية والمساهمين الآخرين[2].

3 - محتوى ميثاق حوكمة الشركات:

[1] ايت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة تيارت، العدد السادس، ص 275.

[2] عمر الشريف، حفاظ زحل، متطلبات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي 06 – 07 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص 09.

يعتبر إنعقاد المؤتمر الدولي حول الحكم الراشد للمؤسسات بالجزائر في جوان 2007 بمثابة الإنطلاقة الأساسية لإعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للشركات ليتم بعد ذلك تشكيل فريق عمل لحوكمة الشركات مكون من 08 أعضاء من القطاع الخاص، ويحتوي هذا الميثاق على جزأين، أولها يوضح الأسباب الدافعة لبروز مفهوم الحوكمة وأهمية الشركات الجزائرية، أما الجزء الثاني فيتطرق إلى إبراز العلاقات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة.

إن ميثاق الحكم الراشد موجه بصفة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يفسره المساهمة الفعالة للوزارة الوصية وكذا مكانة هذا النوع من المؤسسات ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، ووزنها في توفير عدد مناصب الشغل في الإقتصاد الجزائري، إذ جاء هذا الميثاق لمعالجة جملة من المشاكل الخاصة بالحوكمة التي تعاني منها هذه الشركات لاسيما تضارب المصالح بين المساهمين والإخلال بالواجبات والحقوق الخاصة بمهامهم، مما يستوجب تنظيم هذه العلاقة القائمة بين المساهمين والمسيرين.

4 - أهمية ميثاق الحوكمة في دعم (PME):

يعتبر ميثاق حوكمة الشركات المرجع الرئيسي الذي يستند عليه لتحقيق كل من الشفافية، المساءلة والمسؤولية، كما أن إقدام الجزائر على الإستثمار في مجال حوكمة الشركات سعيا منها لتعزيز إجراءات الرقابة والشفافية والإفصاح والإرتقاء بمستوى الممارسات الأخلاقية للمدراء التنفيذيين، والحفاظ على إستمرارية الشركات، ومنه يمكننا توضيح أهمية ميثاق الحوكمة من خلال ما يلي:

توفير التمويل:

من أجل تحقيق إستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق خططها التوسعية تحتاج إلى الحصول على مصادر رأس مال، ومنه يجب إرساء الشفافية وتكريس الضوابط المالية للمحافظة على المستثمرين وإستقطاب أكبر قدر من المستثمرين.

تأطير القوى العاملة:

تعتبر الموارد البشرية العقل المفكر الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا إذا أطر بمواثيق أخلاقية، والتعامل بنزاهة داخل الأوساط العمالية بإعتبارهم جزءا أ من أصحاب المصلحة.

إستشراف المخاطر:

إن تأسيس إطار قوي لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشتمل على مشاركة المجلس والضوابط الداخلية الفاعلة، مما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقييم المخاطر بصورة أكثر فاعلية.

5 - مجالات الحوكمة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يوجد عدة مجالات للحوكمة وذلك لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تبرز أهمية كل من الشفافية، المساءلة وتحديد المسؤولية ودور مجلس الإدارة في تدعيم نمو وإستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من خلال دور الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المالية ل (PME)، حيث أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومات والتقارير المالية، بإعتبارها أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية، إلى جانب الإلتزام بالقوانين والتشريعات، لذا يتعين مراعاة مجموعة من الآليات التي تكفل جودة المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة التي من أبرزها ما يلي:

- يجب أن تشتمل التقارير المالية على النتائج المالية والتشغيلية للشركة وتبيان الأداء المالي وملاحظات مراجع الحسابات على القوائم المالية لإضفاء طابع الصدق والشرعية.
- إعداد المعلومات ومراجعتها والإفصاح عنها وفق أحدث إصدارات المعايير المحاسبية والمالية، ما يساهم بدوره في تحسين قدرة المستثمرين والمساهمين على متابعة أداء الشركة من خلال توافر معلومات ذات شفافية.

6 - أهمية الحوكمة في إدارة المخاطر في PME :

للحوكمة الشركات أهمية قصوى في إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال كل من مجلس الإدارة ولجان المراجعة.

مجلس الإدارة:

على مجلس الإدارة مراقبة المخاطر التي تحيط بنظام المراقبة في الشركة، ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة الإطلاع على كافة القضايا التي تخص الشركة وعدم إستغلال موقعهم لتحقيق مكاسب شخصية، وأن يكونوا موضع ثقة ونزاهة في أدائهم أعمالهم ويمكن لمجلس الإدارة إنشاء إدارة أو لجنة تتولى إدارة المخاطر وتتضمن مسؤولياتها الآتي:

- تحليل جميع المخاطر المرتبطة بأنشطة الشركة.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- تحديد سقوف المخاطر وتسجيل حالات الإستثناء عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن منظومة إدارة المخاطر في الشركة.
- يتم التعاون بين هذه اللجنة أو اللجان الأخرى الموجودة في الشركة لإنجاز مهامها.

لجنة المراجعة:

يتمثل دور لجنة المراجعة في ظل حوكمة الشركات مساعدة مجلس الإدارة على إتمام مسؤولياته الإشرافية لغرض التأكد من تكامل التقارير المالية، وإحترام الشركة للمتطلبات القانونية والتنظيمية وضمان إستقلالية المدققين الخارجيين والداخليين عند أدائهم لواجباتهم الوظيفية، حيث تشرف هذه اللجنة على كل من:

المدقق الخارجي:

تستدعي متطلبات حوكمة الشركات التعاون بين إدارة الشركة وبين المدقق الخارجي، وأن تتصف العلاقة بينهم بالشفافية من حيث تبادل المعلومات وإستقلالية المدقق والأخذ بآرائه عند تشخيص الأخطاء، ويسعى المدقق الخارجي إلى فهم إجراءات الرقابة الداخلية ليتمكن من الوصول إلى تقييم أولي حول نوعية هذه الإجراءات.

التدقيق الداخلي:

يساعد التدقيق الداخلي في الشركة على تحقيق أهدافها من خلال إنتهاج مدخل موضوعي لتقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وفعالية الرقابة وفعالية حوكمة الشركات، ويعتبر التدقيق الداخلي مفتاح أساسي من مفاتيح حوكمة الشركات[1].

7 - العناصر الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يوجد مجموعة من العناصر الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهدافها ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

وضع أهداف إستراتيجية:

على كل مؤسسة أن تضع أهداف تمكن من توجيه وإدارة أنشطة المؤسسة سواء تلك التي تتعلق بالإدارة أو العاملين، ويجب أن تؤكد هذه المبادئ على المناقشة الصريحة، مع ضمان منع أو تقييد الممارسات والعلاقات التي تضعف من كفاءة الحوكمة.

ضمان توافر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا:

تعتبر الإدارة العليا الفاعل الأساسي في نظام الحوكمة، كما أن مجلس الإدارة له دورا رقابيا إتجاه أعضاء الإدارة العليا، ولذلك يجب على هذه الأخيرة أن تمارس دورها في الرقابة على المديرين التنفيذين المتواجدين.

الإستفادة الفعلية من عمل المراجعة الداخلية والخارجية:

يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا إدراك أهمية لدى كافة العاملين بالمؤسسة بالدور الذي تلعبه كل من لجنة للمراجعة الداخلية ولجنة للمراجعة الخارجية وذلك في إطار الحوكمة.

مراعاة توافق نظم الحوافز مع أنظمة المؤسسة:

يجب على مجلس الإدارة أن يقوم بتقديم توضيحات خاصة بنظم الأجور والرواتب وفق السياسة العامة للمؤسسة.

مراعاة الشفافية في تطبيق الحوكمة:

تعتبر الشفافية عنصر أساسي لتدعيم تطبيق الحوكمة، إذ يتوجه المتعاملون مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تطبق الحوكمة بكل شفافية وإفصاح تام[2].

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

---

[1] سفير محمد، حيدوشي عاشور، دور حوكمة الشركات في تدعيم نمو وإستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، جامعة البويرة، جوان 2017، ص ص 276 – 282.

[2] بن علي بن عزوز، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي (نظام حماية الودائع والحوكمة)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 05، جانفي 2008، ص 124 – 125.

الشكل رقم(01): العناصر الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

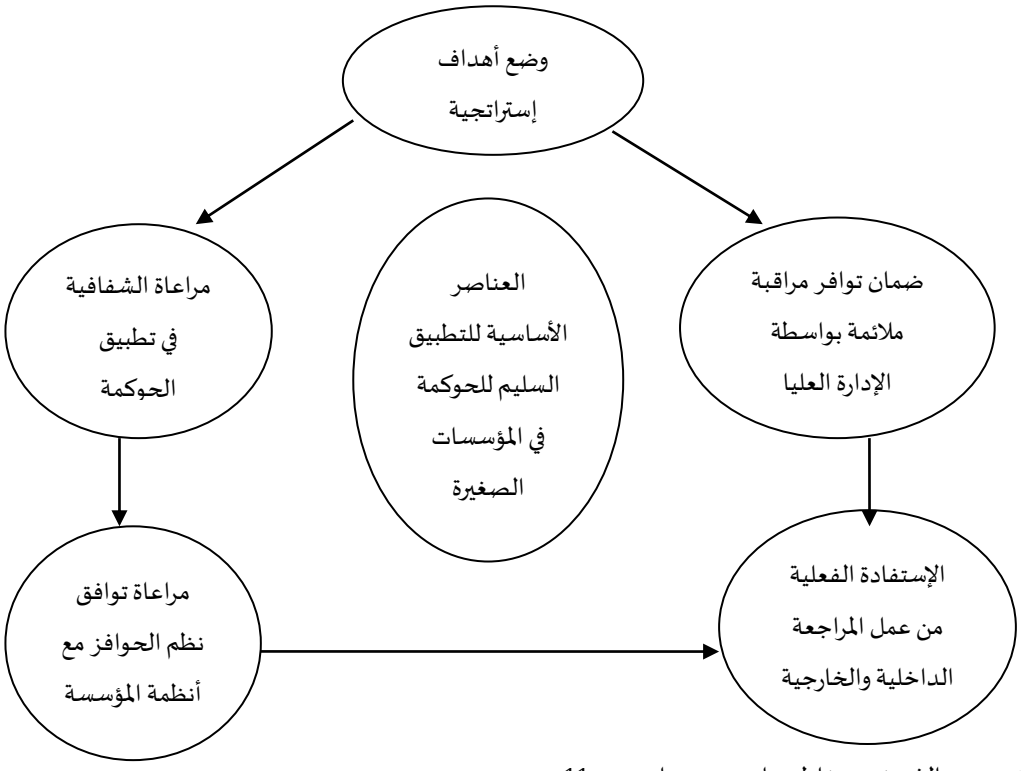

المصدر: عمر الشريف، حفاظ زحل، مرجع سابق، ص 11.

الخاتمة:

من خلال تناولنا موضوع دور آليات الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالحوكمة وكذا أهم المفاهيم حول الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه آليات الحوكمة في تحسين الأداء، توصلنا إلى مجموعة من النتائج ما يلي:

- أن أسلوب تطبيق آليات الحوكمة يعد من الدعائم الأساسية لتحسين الأداء الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعتبر الحوكمة مدخلا هاما لتحقيق التنمية الإقتصادية، حيث تساهم في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق النمو المستدام وكذلك الرفاه الإقتصادي.
- تقوم الحوكمة بالتقليل من إحتمالات التعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمخاطر.
-تساهم ممارسات الحوكمة الجيدة في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنه تعزيز الجودة وتحقيق الإستدامة على المدى الطويل.

المراجع:

المؤلفات:

برابح حمزة، الحوكمة المحلية كآلية لتسيير الجماعات المحلية في الجزائر، دراسة لبعض النماذج والمؤشرات، حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق، دار الكتاب الحديث، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 2016.

حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية، عمان، 2013.

المداخلات والمقالات:

سفير محمد، حيدوشي عاشور، دور حوكمة الشركات في تدعيم نمو وإستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، جامعة البويرة، جوان 2017.

بن علي بن عزوز، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي (نظام حماية الودائع والحوكمة)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 05، جانفي 2008.

ايت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة تيارت، العدد السادس.

عمر الشريف، حفاظ زحل، متطلبات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي 06 – 07 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

رزيق كمال، بين المعوقات والتحدث، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر، دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتجية التنمية المستدامة (الواقع والرهانات)، المؤتمر الدولي الثالث عشر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المنعقد يومي 14 – 15 نوفمبر، 2016.

عواق شرف الدين أمين، تطبيقات حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري (تجارب دولية رائدة)، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 03 جوان 2015، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1.

قاسمي السعيد، عربية سلوى، بلعيد وردة، المسؤولية الإجتماعية كخيار فعال لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، مسيلة، ، 2017 .

المواقع الإلكترونية:

مركز المشروعات الدولية الخاصة، قضايا الإصلاح الإقتصادي، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، متاح على الموقع التالي/ www.cipe-arabia.org ، تاريخ التصفح2018/08/24.